نزاع واحد، والعديد من معايير FRANDs: النزاع القائم بين شركتي سامسونج – زد تي ئي وتجزئة تطبيق نظام الترخيص العالمي لبراءات الاختراع الأساسية للمعايير (SEPs)

بقلم رويزينغ (توني) و انغ و كيفن كويلبس

لم تعد النزاعات المتعلقة ببراءات الاختراع الأساسية للمعايير (SEPs) مجرد نزاعات قائمة بشأن براءات الاختراع على المستوى الوطني. فعندما يتعين على منتجات مثل الهواتف الذكية الامتثال لمعايير الاتصالات العالمية، غالبًا ما يتحول النزاع بشأن الترخيص إلى نزاع على مستوى عالمي.

ويُعد النزاع القائم بين سامسونج – زد تي ئي مثالًا واضحًا على ذلك. حيث نشأ هذا النزاع بعد انتهاء سريان "اتفاقية الترخيص المتبادل" المبرمة سابقًا بين الطرفين في نهاية عام 2023، مع بدء سريان رسوم الترخيص المتنازع عليها اعتبارًا من 1 يناير 2024، والتي قد تشمل استخدامات سابقة معينة. ويتمحور النزاع حول ترخيص متبادل عالمي لبراءات الاختراع الأساسية بين زد تي ئي وسامسونج فيما يتعلق بمعايير الاتصالات الخلوية، بما في ذلك تقنية الجيل الخامس (5G).

يمتلك كلا الطرفين SEPs، ولكن يُشار إلى زد تي ئي بصفتها "المرخِّص الصافي" وإلى سامسونج بصفتها "المرخَّص له الصافي"، مما يعني أن سامسونج ستكون على الأرجح مدينة لزد تي ئي بدفعة تسوية. لذا، لا يكمن جوهر النزاع في مجرد انتهاك حقوق الملكية الفكرية، بل في مقدار وهيكلية الدفعة العادلة والمعقولة وغير التمييزية (FRAND) التي يتعين على سامسونج دفعها مقابل الحصول على ترخيص عالمي لمحفظة براءات الاختراع الأساسية للمعايير (SEP) الخاصة بشركة زد تي ئي. وقد اختلفت ردود المحاكم المختلفة بشأن هذا السؤال: فقد حددت المملكة المتحدة سعر ترخيص أقل بكثير، بينما اقتربت الصين وألمانيا ومحكمة براءات الاختراع الموحدة من تقييم زد تي إي. يُبيّن هذا النزاع بالتالي مشكلة متنامية في قانون براءات الاختراع الأساسية: إذ قد يعتمد مفهوم "المعايير العادلة والمعقولة وغير التمييزية العالمية" بشكل كبير على المحكمة التي يُرفع إليها الطلب.

المملكة المتحدة[1]

اتخذت المملكة المتحدة النهج الأكثر مباشرةً في تحديد أسعار الترخيص. في هذا النزاع، قررت المحكمة العليا الإنجليزية أن مبلغ 392 مليون دولار أمريكي كدفعة إجمالية لتسوية التكاليف يُعدّ عادلاً ومعقولاً وغير تمييزي (FRAND) مقابل ترخيص متبادل مدته خمس سنوات. وكان هذا المبلغ متوافقًا بشكل أكبر مع مطالب وتقديرات سامسونج مقارنةً بـ زد تي ئي، وقد وصف الخبراء القانونيين نتيجة المملكة المتحدة بأنها شاذة مقارنةً بالتطورات اللاحقة في الصين وألمانيا ومحكمة براءات الاختراع الموحدة.

توصلت المملكة المتحدة إلى سعر أقل لأن المحكمة العليا الإنجليزية استندت في تحليلها إلى التراخيص السابقة لزد تي ئي مع آبل وسامسونج، والتي عكست أسعار الترخيص السابقة المنخفضة لمحفظة زد تي ئي. لذلك، جادلت سامسونج بأن تلك الاتفاقيات هي الأنسب للمقارنة. لم تكتفِ المحكمة بنسخ تلك الأسعار السابقة، بل أقرت بأن زد تي ئي أبرمت تلك التراخيص في ظل شروط تفاوضية أضعف، وأجرت تعديلات تصاعدية عليها [تسوية بالزيادة]. ولكن نظرًا لأن المحكمة لا تزال تعتبر تلك التراخيص هي نقطة البداية الأكثر

[1] https://www.judiciary.uk/wp-content/uploads/2026/05/Samsung-v-ZTE-FRAND-judgment-REDACTED-Final-for-hand-down-005.pdf

صلة، ورفضت في الوقت نفسه منهج التقييم الشامل الذي قدمته زد تي ئي، فقد ظل الرقم النهائي أقرب بكثير إلى موقف سامسونج منه إلى موقف زد تي ئي في هذه الحالة.

الصين[2]

يبدو أن الصين اتخذت موقفًا مختلفًا. فقد أفادت التقارير أن محكمة الشعب المتوسطة في تشونغتشينغ قبلت عرض شركة زد تي ئي البالغ 731 مليون دولار لمدة ست سنوات باعتباره شرط عادل ومعقول وغير تمييزي، وهو رقم أعلى بكثير مما وافقت عليه المحكمة في المملكة المتحدة.

على عكس المحكمة في المملكة المتحدة، التي رفضت منهج التقييم الشامل الخاص بـ زد تي ئي واعتمدت بشكل أساسي على تراخيص زد تي ئي السابقة مع آبل/سامسونج، أفادت التقارير أن محكمة تشونغتشينغ استخدمت نهجًا مختلطًا: إذ استندت إلى الترخيص لعام 2021 بين الطرفين لمحفظة زد تي ئي الخاصة بالجيلين الثاني والرابع" 2G–4G"، لكنها حسبت حصة الجيل الخامس بشكل رئيسي باستخدام منهج التقييم الشامل الخاص بـ زد تي ئي، إضافةً إلى ترخيص سامسونج الخاص بتقنية الجيل الخامس 5G مع نوكيا. ولذلك، يبدو النهج الصيني أكثر ملاءمة لصاحب براءة الاختراع الأساسية للمعايير، على الأقل بناءً على هذه الوقائع.

ألمانيا[3]

اتبعت ألمانيا نهجًا مختلفًا مرة أخرى. فقد قامت محكمة ميونخ بتقييم المعايير العادلة والمعقولة وغير التمييزية (FRAND) وفقًا للمنهج الألماني التقليدي كجزء من تحليل انتهاك حقوق الملكية الفكرية/الأمر القضائي. ووجدت المحكمة أن عرض شركة زد تي ئي يقع ضمن نطاق شروط الترخيص العادلة والمعقولة وغير التمييزية، ورفضت دفاع سامسونج القائم على شروط FRAND، ومنحت أمرًا قضائيًا لصالح زد تي ئي في ألمانيا. كما قدمت المحكمة تحليل افتراضي لمعدل الترخيص العالمي، وتوصلت إلى أرقام أقرب بكثير إلى ما توصلت إليها الصين ومحكمة براءات الاختراع الموحدة مقارنةً بالمملكة المتحدة. وبالتالي، لا تقتصر مساهمة ألمانيا على التقييم فحسب، بل تشمل توفير أداة قوية لتعزيز فرص التفاوض بين الأطراف.

محكمة براءات الاختراع الموحّدة[4]

أضافت الدائرة المحلية في مانهايم التابعة لمحكمة براءات الاختراع الموحدة (UPC) بُعدًا آخر. فلم تُصدِر حكمًا نهائيًا بشأن المعايير العادلة والمعقولة وغير التمييزية (FRAND). بل قدّمت اقتراح تسوية غير مطلوب: بأن تدفع سامسونج لشركة زد تي ئي إما 640 مليون دولار أمريكي مقابل الحصول على ترخيص ينتهي في عام 2028، أو 730 مليون دولار أمريكي مقابل الحصول على ترخيص ينتهي في عام 2029. كما اقترحت المحكمة اللجوء إلى وساطة لجنة إدارة براءات الاختراع (PMAC) في حال تعذّر على الطرفين الاتفاق. يُعدّ هذا الإجراء أقل تعقيدًا من الناحية الإجرائية مقارنةً بالحكم القضائي، ولكنه ذو أهمية عملية كبيرة. إذ تتمتع محكمة براءات الاختراع الموحدة بصلاحيات في عدة دول، ويشير اقتراحها إلى النطاق الذي اعتبرته إحدى لجان المحكمة على الأقل نطاق التسوية المعقول.

---

[2] https://eu.36kr.com/en/p/3804402485599744 , https://eu.36kr.com/en/p/3804402485599744

[3] https://www.clearygottlieb.com/news-and-insights/publication-listing/continued-frand-divergence

[4] https://upc.law/decisions/mannheim-local-division/ld-mannheim-january-13-2026-order-upc_cfi_850-2026/

الولايات المتحدة[5]

بالنسبة للولايات المتحدة، لم يكن التطور الرئيسي متعلقًا بتحديد السعر العادل والمعقول وغير التمييزي(FRAND) ، بل برفض دعوى مكافحة الاحتكار التي رفعتها سامسونج ضد شركة زد تي ئي في محكمة المقاطعة الشمالية لولاية كاليفورنيا.

في يناير 2026، وافقت المحكمة على طلب زد تي ئي برفض دعوى سامسونج، وذلك استنادًا إلى عدم توافر الاختصاص القضائي الشخصي على زد تي ئي وليس إلى أساس صحة السعر العادل والمعقول وغير التمييزي. يعكس هذا الحكم اشتراط المحاكم الأمريكية وجود أساس اختصاص قضائي ملموس قبل البت في دعاوى مكافحة الاحتكار المتعلقة بالمعيار العادل والمعقول وغير التمييزي ضد أطراف غير أمريكية.

في الختام، تمرّ هذه القضية حاليًا بمرحلة ضغط متعددة الاختصاصات القضائية. فقد حصلت سامسونج على سعر أكثر ملاءمة لها في المملكة المتحدة، بينما تتمتع زد تي ئي بموقف أقوى في الصين وألمانيا، بالإضافة إلى مقترح التسوية الصادر عن محكمة براءات الاختراع الموحدة (UPC).

وبالتالي، يُظهر هذا النزاع أن مفهوم المعيار العادل والمعقول وغير التمييزي على المستوى العالمي آخذ في التجزئة: إذ قد تدّعي محاكم مختلفة تقييم الترخيص العالمي نفسه، لكنها تتوصل إلى نتائج مختلفة جوهريًا بناءً على اختلاف المنهجيات المعتمدة. وما لم يتفق الأطراف مسبقًا على الالتزام باختصاص قضائي واحد أو اللجوء إلى التحكيم، فمن المرجح أن تستمر نزاعات براءات الاختراع الأساسية للمعايير (SEPs) من هذا النوع في الاعتماد بشكل كبير على اختيار جهة التقاضي.

[5] Samsung Elec. Co. v. ZTE Corp., No. 25-cv-02000-AMO (N.D. Cal. Jan. 30, 2026).